

رئاسة الكتائب إلى سامي... من دون زعامة!

يقترب النائب سامي الجميل من ترؤس حزب الكتائب في حيزرات المقبل. إذ سارت رياح والده كما يشتهيها. من السهل على ابن الرئيس أن يصبح رئيساً. ولكن الأصعب هو النجاح في القيادة وتخطي كل العقبات التي حالت حتى اليوم. دون بناء سامي زعامة حقيقية لا تحتاج إلى القاب ومناصب

رلى ابراهيم

منذ عودته إلى حزب الكتائب في نهاية عام 2007، كانت عين النائب سامي الجميل، كما كل حزبي بطبيعة الحال، على منصب الرئيس. فرصة النائب الشاب في تحقيق طموحاته تفوق، بطبيعة الحال أيضاً، فرص رفاقه بأضعاف لقدرة على القفز فوق التراتبية الحزبية. ففي المبدأ، من المفترض، بحسب النظام الحزبي، ألا يحظى سامي بهذه الرفاهية قبل سنة 2022، أي بعد مضي 15 عاماً على انتسابه إلى الكتائب. إذ أنه تقدّم بطلب انتساب عام 2000، وكان يفترض أن يتمّ قرار قبول انتسابه بحلف اليمين، وهو ما لم يحصل، ما يعني إلغاء الطلب، بموجب نظام الحزب الذي يعتبر طلب الانتساب باطلاً في حال تخلف صاحبه عن حلف اليمين خلال عامين. ولكن، حين قرر فتى «البناننا» العودة إلى الحزب، أصدر المكتب السياسي قراراً استثناه من إبطال الانتساب واعتبره حزبياً ملتزماً منذ العام 2000. رغم أنه حلف اليمين نهاية 2007، ضارباً بعرض الحائط التراتبية الحزبية والنظام الديمقراطي، ومعبداً الطريق أمام التوريث.

حتى الساعة، يقول أحد الكتائبين العتيقين، «لا مشكلة حزبية جذية في تسلّم سامي منصب الرئيس. بل في ظل انعدام أي معارضة، يبدو أن التسلم والتسليم سيجري بسلاسة تامة». والدليل أن أحداً «لم يتحرك جدياً حين استبدلت أسماء الكتائبين الرئانة بأخرى مبتدئة، ولم يعترض أحد على تعيين ميشال خوري أميناً عاماً أو على تسليم الإدارة إلى هذا والمالية إلى ذلك». ينسحب الأمر نفسه على مخضرمي الحزب أمثال وزير العمل سجعان قزي والوزير السابق سليم الصايغ وعضو المكتب السياسي جوزيف أبي خليل وغيرهم. يؤكّد المصدر أن هؤلاء أيضاً «لن يعلقوا عضويتهم الحزبية أو يلقوا

تقرير

من السهل على كل أولاد رؤساء الأحزاب أن يرثوا هذه المناصب بأقل مجهود ممكن. غير أن اثبات الكفاءة والنجاح في قيادة الحزب أمر مختلف. وتجربة الوزير الراحل بيار الجميل تثبت أن من الممكن النجاح حزبياً من دون القاب، ومن الممكن الدخول إلى قلوب المؤيدين والخصوم بعلاقات شخصية وتواجد دائم على الأرض بين المحارِبين. لذلك،



لا قدرة لنديم الجميل على تغيير قشة في المؤتمر الحزبي العام



عائقاً أمام وصول سامي طالما أن أمين الجميل يدعم هذا الخيار». وفعلياً لا قدرة للنائب نديم الجميل، رغم حرصه على الاستعراض، على تغيير قشة في المؤتمر الحزبي العام الذي سيفرز غالبية الـ 350 مندوباً لصالح سامي، فيما يمكن لنديم في الحد الأقصى استمالة 9 منهم لصالحه. وتختلف أعداد المندوبين بين دائرة وأخرى طبقاً لنسبة المنتسبين، فبعدها كانت هذه النسب متقاربة في السابق بين كل المناطق (10 أشرافية، 12 المتن الشمالي، 9 كسروان...) بات الفارق اليوم كبيراً جداً، حيث تجمع كل الثقل الكتائبي في المتن الشمالي ليرتفع عدد المندوبين إلى 74 بينما لا يتعدون الـ 9 في الأشرافية. رغم ذلك، فإن تصويت غالبية المندوبين لسامي لا يعني موالاتهم له أو تشكيلهم جيش دعم له عند اللزوم. هؤلاء، بحسب أحد المسؤولين الكتائبين، «يوالون الرئيس أمين الجميل فقط وأن طلب منهم التصويت لسامي سيصوتون ولو مكروهين».

أمام سامي الجميل سلسلة تحديات رئيسية لتثبيت أقدامه في قيادة الحزب عموماً وقلوب المسؤولين الحزبيين خصوصاً، ولكن حتى الساعة، تقف عدة عقبات في وجهه هذا النجاح: أولاً، لم يستطع سامي خلال قيادته مجلس الشباب والطلاب في حزب الكتائب تحقيق خرق جذي في الجامعات. ويقول أحد الشباب الكتائبين إنه أثر اقضاء بعض المسؤولين وفرض آخرين غير معروفين لدى الطلاب من دون احترام التراتبية وتاريخ النضال، الأمر الذي أثار غضبهم واحجامهم عن العمل الحزبي.

ثانياً، تسلق بيار الجميل السلم من الأسفل إلى أعلى، فانطلق من القواعد الشعبية والحزبية لبناء زعامة حقيقية. وبدأ جولات على منازل الناخبين من مختلف الانتماءات للتعرف عليهم عن كثب وتأسيس علاقات ثقة معهم. كذلك أعاد فتح كل بيوتات الكتائب المغلقة والعاطلة

الكتائبون في انتظار الكاريزما

الصعب الوقوع على هذه الشخصية لا سيما أن أولاد بيار الاتنين، ألكسندر فريك «الحدانين» الذي بات يتجاوز أعداد الحزبيين الممارسين لعملهم بأضعاف لن يرجع عن حرده إلا بظرف واحد: أن تظهر شخصية ما من عائلة آل الجميل ذات كاريزما استثنائية تنجح في إعادة الأمل إلى قلوب هؤلاء. وتعمل معهم من أجل مستقبل سياسي أفضل. ولكن من

لا يجدون في الكتائب ما يجذبهم. ويجمع ثلاثة من مسؤولي الكتائب أن فريك «الحدانين» الذي بات يتجاوز أعداد الحزبيين الممارسين لعملهم بأضعاف لن يرجع عن حرده إلا بظرف واحد: أن تظهر شخصية ما من عائلة آل الجميل ذات كاريزما استثنائية تنجح في إعادة الأمل إلى قلوب هؤلاء. وتعمل معهم من أجل مستقبل سياسي أفضل. ولكن من

يشير أحد الكتائبين الملتزمين في معرض حديثه عن مستقبل الكتائب إلى أن الحزبيين حزبيون حتى لو كانوا معتكفين في منازلهم. ومهما يكن من أمر، لن يتحول هؤلاء إلى قوات ولا تيار وطني حر أو مرده أو ما شابه. يحرص على الإشارة إلى أن الأمر نفسه لا ينطبق على أولاد هؤلاء الكتائبين الذين أصبحوا بمعظمهم يوالون القوات لأنهم، بعكس أهلهم،

وجود سامي في الحزب ضاعف عدد «الحدانين» (هيلم الموسوي)



عن العمل، فاستعاد الحزبيون حماسهم وعمدوا إلى جمع التبرعات من بعضهم بعضاً لإعادة تأهيل البيوت وتجهيزها، خصوصاً أن الوزير الراحل استحدث نحو 300 مصلحة جديدة ووزع المناصب على كل الملتزمين حتى لا يحرد أحد، إضافة إلى حرصه على حضور كل اجتماعاتهم ومناسباتهم. فيما أدى غياب سامي عن رؤساء الأقسام وعدم إيلائه أهمية لمطالبهم وابتعاده عن القاعدة الشعبية والاحتكاك اليومي بها إلى إعادة اغلاق كل البيوتات ودفن الحزبيين إلى الاعتكاف. إجراء المشورة لانتخاب رؤساء أقسام جدد، الأمر الذي أدى فعليا اليوم إلى توقف غالبية بيوت المتن الكتائبية عن العمل. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال جولته الأخيرة في مناطق قضاء المتن حيث حضرت كل فعاليات البلديات لاستقباله، فيما تفسي عدد كبير من الكتائبين عن الحضور، ما دفعه إلى عدم اكمال الجولة.

ثالثاً، جهد الرئيس الراحل بشير الجميل لإقامة موطىء قدم دائم له في بيروت، لما تعينه العاصمة من مركز ثقل رئيسي لمن يريد تأسيس زعامة على مستوى وطني ودولي. وأثر رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري بيروت تاركا على صيدا للسبب نفسه. وبيار الجميل الامن لم يتخذ قرار خوض المعركة في العام 2000، إلا بعد قضائه 7 سنوات في بيروت وتوسيعه لقاعدة الكتائب الشعبية عبر سعيه إلى استمالة الناخبين المسيحيين من الأحزاب الأخرى؛ فضلا عن توسيعه بيكار علاقاته السياسية التي فتحت له أبواب المسيحيين والمسلمين على السواء. فيما كان أول انجاز حقيقي لسامي عند عودته إلى حزب الكتائب، الانسحاب من بيروت وتحويل بيت الكتائب المركزي إلى ما يشبه نادياً للعاطلين عن العمل مقابل المكوث في بكفيا وعقد الاجتماعات هناك.

رابعاً، أدرك بيار الجميل أن الحزب بحاجة للناس كي ينطلق ويكبر وينجح، وتمكن عبر علاقته معهم من إعادة احياء الحزب وتأسيسه من جديد حتى من دون قدرات مالية تذكر. كما استطاع التمايز عن غيره عبر طرحه لمشاريع وطنية كبيرة، تم تبني اثنين منها من أصل ثلاثة: الغاء الخدمة العسكرية وجهاز ترقب الكوارث. وكان لا بدّ أثر هذا النجاح أن يتم تأمين التمويل للحزب من جهات عدة، حتى لو وصل هذا التمويل متأخراً أي بعد استشهاد. وهو ما لم يدركه النائب سامي الجميل لغاية اليوم ولا يتصرف على أساسه.

محاكمة «الجديد»: المحكمة تناقض نفسها

في جلسة استجوابه أمس من قبل المحكمة الدولية، تلقى شاهد الدفاع الأخير في محاكمة قناة الجديد عفيف شعيب، طلباً من القاضي نيكولا لاتيري، القاضي الناظر بقضايا تحقيق المحكمة بطلب منه «إعلام هيئة المحكمة مسبقاً في حال أراد أن يذكر أسماء شهود آخرين أو محققين، لكي نحول الجلسة إلى سرية». ارتكبت شعيب الذي كان يتواصل مع الهيئة من مكتب المحكمة في بيروت عبر نظام المؤتمرات. «هل فهمت ماذا طلبت منك؟» أردف لاتيري. رد شعيب بتساؤل مستغرباً كيف يطلب منه

إخفاء هوية الشهود والمحققين حفاظاً على أمنهم، بحسب ما يقتضيه نظام المحكمة، في حين أصر هو نفسه على كشف هويته في استجواب أمس وعرض وجهه على الهواء مباشرة؟ علماً بأن شعيب رئيس مكتب التفتيش والتحقيق في المديرية العامة للدفاع المدني في لبنان، هو واحد من شهود الدفاع عن الجديد في إطار محاكمتها بسبب كشف هوية الشهود (شعيب واحد منهم) وتعرض حياتهم للخطر! هكذا اعتبرت القناة أن المحكمة التي أدانتها أهدتها صك البراءة بمناقضة نفسها في حالة شعيب.

وكانت المحكمة قد اختتمت أمس ثلاثة أيام من استجواب شهود الدفاع الذين طلبهم وكلاء الدفاع عن القناة، وهم إلى شعيب: المديرية التنفيذية لمنظمة المراسلون العرب للصحافة الاستقصائية رنا الصباغ، ورئيس المجلس الوطني للإعلام المرثي والمسموع في لبنان عبد الهادي محفوظ والمحامي العام لدى محكمة التمييز في لبنان القاضي شربل أبو سمرا الذي حقق مع كرمي خباط في بيروت. في ختام الجلسات، اعتبرت نائبة رئيس مجلس الإدارة أن «ما حصل نكبة بحق العدالة ترتكبتها

هذه المحكمة التي تعتبر نفسها فوق القانون وفوق سيادة لبنان. فطريقة طرح المدعي العام للأمر يبدو كأنه لا يابه بالقانون اللبناني». ووجدت أنه «حان الوقت لمن هم في السلطة ويعتبرون أن للبنان سيادة أن يتحركوا». في شهادته، انتقد شعيب طريقة استدعائه من قبل فريق التحقيق الدولي في مونتيفردي للتحقيق في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. «كنت أشعر بأن الأمر ليس سرياً وكنت أسأل في مكان عملي وأشعر بعدم راحة وتوتر، وقد اشتكت للمحكمة الدولية

بذلك». ولفت إلى أن ما حصل ليس «عيباً من المحكمة، بل ناتج من تسريب من داخلها». استذكر كيف طلب منه الرميل فراس حاطوم التحدث إليه حول إفادة عناصر من الدفاع المدني للمحكمة الدولية. «اللقاء مع حاطوم لم يتخطَ العشر دقائق ولم يواجه مشكلات جراء عرض حلقات الجديد، بل كنت عاتباً على المحكمة بسبب التسريبات التي أشرت عليّ نفسياً ومعنوية وأصبحت بنظر العديد من الناس شاهد زور في المحكمة أسوة بالشهود السابقين، حالي كحال كل الشهود الذين أصابهم الأمر».